تقرير عن اجتماع
اللجنة المشتركة بين الوزارة والنقابات التعليمية الخمس في إطار الحوار القطاعي
المنعقدة بمديرية الموارد البشرية يوم الثلاثاء 08 يونيو 2010
من 10:30 صباحا إلى 02:30 بعد الزوال

في إطار منهجية الحوار القطاعي بقطاع التربية الوطنية المتفق عليها يوم 19 فبراير 2010، في اجتماع اللجنة المشتركة الموسعة المنعقدة برئاسة السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، هذه المنهجية القاضية بتشكيل لجن موضوعاتية حددت فيما بعد في 13 لجنة هي: **لجنة الحركات الانتقالية ـ لجنة تحفيز الموارد البشرية ـ لجنة ملف المجازين ـ لجنة الملف المطلبي ـ لجنة ملف المستشارين في التوجيه والتخطيط ـ لجنة الترقيات وتقييم الأداء المهني ـ لجنة النظام الأساسي ـ لجنة ملف الدكاترة ـ لجنة ملف الأساتذة المبرزين ـ لجنة ملف الأساتذة المدمجين ـ لجنة ملف أساتذة التعليم الابتدائي حاملي الشهادات العليا 2008 و2009 ـ لجنة خريجي المدارس العليا للأساتذة** (أساتذة الابتدائي والإعدادي سابقا)،

انعقد **يوم الثلاثاء 08 يونيو 2010** بمديرية الموارد البشرية للوزارة التربية الوطنية، ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا، اجتماع للجنة المشتركة المركزية بين النقابات التعليمية الخمس والوزارة، ترأسه السيد مدير الموارد البشرية وبحضور رئيس خلية الشؤون النقابية بالمديرية، كما حضرها ممثلون عن كل النقابات الخمس، مثل الجامعة الوطنية لموظفي التعليم فيها كل من الإخوة نائبي الكاتب العام الوطني للجامعة **عبد الله عطاش وعبد الإلاه دحمان** والأخوين عضوا المكتب الوطني **خالد السطي وعبد الله صمايو**.

الافتتـــــــاح:

في مستهل أشغال اللجنة افتتح السيد مدير الموارد البشرية بكلمة ترحيبية نوه فيها بالأجواء التي مرت فيها اجتماعات اللجن الموضوعاتية المختلفة، مؤكدا على أن الرغبة متبادلة بين النقابات والوزارة في إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل والملفات التدبيرية المطروحة على طاولات اللجان، وفق المنهجية التشاركية المعلنة. مؤكدا في الآن ذاته على دعم الوزارة في شخص السيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة في التعليم المدرسي لأشغال لجان الحوار، موضحا أن السيدة الوزيرة تتابع عن كثب نتائج اللجان أولا بأول من خلال التقارير التي ترفع إليها عقب كل اجتماع.

جدول الأعمـــــال:

1. عرض تركيبي لحصيلة أشغال اللجن الموضوعاتية الـ 13، التي توالى انعقادها منذ فبراير 2010.
2. مناقشة على ضوء التقرير المقدم، لرصد المتفق عليه والمختلف بصدده من القضايا، وكذا الإكراهات التي واجهت اللجان في دراستها للقضايا المطروحة عليها، إعدادا لاجتماع اللجنة الموسعة المرتقب انعقادها برئاسة السيدة الوزيرة.

العرض التركيبي لحصيلة اللجن الموضوعاتية:

تقدم به السيد رئيس خلية الشؤون النقابية بالموارد البشرية وضمنه بالأساس جردا للجن الثلاثة عشر، ومواعيد اجتماعاتها، وجداول أعمالها، وحصيلة نقاشاتها، وبعض إكراهاتها وامتدادات عملها المستقبلية. وجاء ذلك على الشكل التالي:

لجنة النظام الأساسي	◄ **النظام الأساسي والوقوف على نقط القوة ونقط الضعف؛** ◄ **تم الاتفاق على وضع مبادئ مؤطرة لكل محور من محاور النظام الأساسي:** ◄ **المحور الأول : المبادئ المؤطرة لمحور التوظيف؛ هو ما تمت دراسته لحد الآن.** o **التكوين الأساس في الجامعات(الاجازة التربوية)؛** o **التكوين الممهن في المراكز الجهوية للتربية والتكوين؛** o **اعتماد مدخل التوظيف في السلم 10؛** o **تسريع وثيرة الانقراض بالنسبة للموظفين المرتبين في السلم 9.** ◄ **الإشكالات المطروحة :** • **ضرورة استحضار النقاش الدائر بشأن النظام الأساسي في المجلس الأعلى حول النظام الأساسي؛** • **إكراه الوصول إلى نظام الأساسي يتماشى مع التطورات التي يعرفها القطاع من جهة وثغرات ومطالب وانشغالات نساء ورجال التعليم من جهة أخرى؛**

	◄ اجتماعات اللجنة : 9 ابريل 2010 – 18 مايو 2010 – 1 يونيو 2010
لجنة ملف الدكاترة	◄ انطلاق عمل هذه اللجنة منذ 15 شتنبر 2009؛ ◄ تم التوصل إلى النتائج التالية : o تخصيص حوالي 440 منصب من أجل تغيير الإطار إلى أستاذ باحث؛ o اعتماد مبدأ المباراة وفتحها في وجه دكاترة قطاع التعليم المدرسي؛ o تقديم إطار مرجعي للمباراة يؤطره المركز الوطني للتقويم والإمتحانات ◄ القضايا المطروحة: ◄ البحث عن التوافق بشأن القضايا التالية: ◄ اعتماد شرط 3 سنوات أو 4 سنوات؛ ◄ مشكل دكتوراه الدولة والمتقاعدين؛ ◄ إمكانية التفاوت في شرط الاستقرار بالنسبة للتخصصات التي تفوق أو تقل عن الحاجيات
لجنة الحركات الانتقالية	◄ استكمال عمل اللجنة فقد تم التوصل إلى النتائج التالية : o السماح للأساتذة المرسمين الذين سيستفيدون من تغيير الإطار بالمشاركة في الحركة الانتقالية لأساتذة التعليم الثانوي التأهيلي؛ o اعتبار المعينين وسط الموسم الدراسي كما لو عينوا عند بداية الموسم الدراسي؛ o تخفيض شرط الاستقرار إلى سنتين بالنسبة لأطر التوجيه والتخطيط التربوي الذين لم يعينوا بنيابتهم الأصلية على غرار باقي الحركات التعليمية؛ o عدم اعتبار اللغة بالنسبة للانتقال عن طريق التبادل بالتعليم الابتدائي.
لجنـــــــــة المجازين	◄ مطالب هذه الفئة: o ترقية فئة المجازين الحاصلين على الإجازة بعد فبراير 2008 بتمديد المادة 108 من النظام الأساسي؛ o تغيير الإطار إلى إطار أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي؛ o فتح الدرجة الممتازة (خارج السلم)؛ o إلحاق تاريخ الترقية بالشهادة بتاريخ الترسيم. ◄ خلصت الاجتماعات لحد الآن إلى ما يلي: • الترقية عن طريق المباراة وتفعيل مرسوم منظومة التوظيف ؛ (الإدارة) • رفع رسالة إلى السيد الوزير الأول على غرار حاملي الشهادات العليا ؛(النقابات) • التشبث بتمديد المادة 108 من النظام الأساسي ؛ • اقتراح الإدارة إحالة مسألة التمديد على لجنة النظام الأساسي؛ • الدعوة إلى التفكير في صيغة تمنح بموجبها للفئة المتضررة سنوات جزافية ؛ • تغيير الإطار وفتح الدرجة الممتازة (خارج السلم) دعت الإدارة إلى التفكير في اقتراح عملي مشترك .
لجنة الأساتذة المدمجين	◄ مطالب هذه الفئة: o تسوية الوضعية في السلم 10 ابتداء من اليوم الموالي للترسيم؛ o إلحاق تاريخ الترقية في السلم 10 بتاريخ الترسيم؛ o احتساب الأقدمية كعرضيين في الأقدمية العامة؛ o مشكل المشاركة في الحركة الانتقالية. ◄ نتائج أشغال هذه اللجنة: o بالنسبة للحركة الإنتقالية: o الموافقة على اعتبار المعينين وسط الموسم الدراسي كما لو عينوا عند بداية الموسم الدراسي؛ o بالنسبة للقضايا الأخرى : o الاتفاق على رفع مذكرة بشأنها إلى السيد الوزير الأول في الموضوع، ومراسلة وزارة تحديث القطاعات العامة من أجل دعوة صناديق التقاعد لدراسة وضعية هذه الفئة.
لجنة أساتذة الابتدائي والإعدادي حاملي الشواهد العليا (2009/2008)	◄ مطالب هذه الفئة: o رفض مبدأ المباراة التي جاء بها مرسوم منظومة التوظيف؛ o تغيير الإطار إلى أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي الدرجة الأولى؛ ◄ النتائـــــــــج: o تمت دراسة موضوع هذه الفئة في إطار اللجنة المشتركة؛ o تم التوصل برسالة من السيد الوزير الأول تسمح بتغيير إطار هذه الفئة. o السماح لفئة أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي حاملي الشواهد العليا بالترقي إلى الدرجة الأولى o تنظيم مباراة لفائدة حملة الشواهد العليا برسم سنة 2010

لجنة مستشاري التوجيه والتخطيط التربوي	◄ **مطالب هذه الفئة:** o ملف تعويضات التكوين؛ o رفض التوظيف المباشر في إطار مستشار في التوجيه أو مستشار في التخطيط التربوي من الدرجة الأولى o الترقية الاستثنائية؛ o الإدارة التربوية؛ o تفعيل منهجية وجدولة تغيير الإطار إلى مفتش التوجيه والتخطيط التربوي ؛ o المعادلة بين دبلوم مستشار ودبلوم مفتش بالإجازة للمستشار والماستر؛بالنسبة لدبلوم مفتش o التعويضات التكميلية واحتسابها في التقاعد؛ o استفادة الناجحين في الامتحانات المهنية لسنة 2003-2004-2005 من تغيير الإطار. ◄ **النتائـــــــــج:** o تقديم توضيحات وافية بشأن القضايا الخمس الأولى وتعهد الإدارة بتقديم صيغ واقتراحات بشأن القضايا الأخرى في الاجتماع القادم .
لجنة تحفيز الموارد البشرية	◄ **المحاور المتفق عليها:** o التحفيز الاجتماعي؛ o التحفيز الاعتباري والمهني؛ o التحفيز المادي. ◄ **منهجية عمل اللجنة:** o تشخيص كل محور واستحضار ما هو قائم ووضع اقتراحات جديدة. ◄ **النتائـــــــــج:** o تم الاتفاق على مجموعة من الاقتراحات المتعلقة بمحور التحفيز الاجتماعي والذي يضم المجالات التالية : ❖ السكـــــن ؛ ❖ الصحـــــة؛ ❖ الترفيـــــه.
لجنة الأساتذة المبرزين	◄ **مطالب هذه الفئة:** o تحديد ساعات العمل (الحصة الأسبوعية)؛ o الحركة الانتقالية؛ o المباريات الوطنية والأجنبية؛ ◄ **منهجية العمـــل:** o هيكلة تنسيق ثلاثي مع المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب ومديرية تكوين الأطر ومديرية الموارد البشرية.
لجنة الترقيات وتقييم الأداء المهني للموظفين	◄ **القضايا المطروحـــة:** o دراسة بعض التجارب الأولية الناجحة في مجال تقييم أداء الموظفين (كندا والأردن) ؛ o التدقيق في المعايير والكفايات والمؤشرات وتبسيطها وجعلها قابلة للقياس؛ o انجاز مشروع شبكة بديلة مع المفتشية العامة للشؤون التربوية تستحضر ملاحظات النقابات والاتفاق على ارسال المشروع إلى النقابات؛ o الاتفاق على عقد اجتماع يوم 14 يونيو 2010 لدراسة المشروع والعمل على بلورته.
لجنة خريجي المدارس العليا (الابتدائي والاعدادي سابقا)	◄ **القضايا المطروحـــة:** o مشكل المادة 28 الفقرة - أ -؛ o التعيين في الجهة أو النيابة الأصلية؛ o المشاركة في مباريات التفتيش حسب الصفة السابقة؛ o المشاركة في مباراة مركز الوطني للتوجيه والتخطيط التربوي؛ o التعويض عن فترة التكوين؛ o معادلة السنة الخامسة للماستر والرابعة للميتريز؛ ◄ **النتائـــــــــج:** o إعداد ملف مشترك للإحاطة بالملف؛ o تحديد الأعداد (احصائيات الفئة المعنية)؛

	o العمل في إطار القاعدتين التاليتين : ◄ ما يدخل في اختصاص الوزارة؛ ◄ ما يدخل في اختصاصات القطاعات الحكومية الأخرى.
لجنة الملف المطلبي	عقدت لقاء وحيدا يوم الخميس 20ماي2010، بحضور النقابات الأربع (UMT-UGTM-FDT-UNTM)التي تقدمت بالملف المطلب المشترك خلال الندوة الصحفية ليوم 22 أكتوبر 2009،حيث تم التطرق إلى مختلف النقط الواردة في الملف المطلبي،حيث تبين أن أغلب المطالب معنية بباقي اللجان الموضوعاتية خاصة لجنة النظام الأساسي، لكن النقابات تشبثت بضرورة تلبية بعض المطالب التي سبق للحكومة أن رفضتها كالترقية على قاعدة 15+6 وتقليص عدد السنوات لاجتياز الامتحان المهني إلى أربع سنوات...
اللجنة المركزية لتتبع تنفيذ الاتفاقات الجهوية والإقليمية	عقدت اللجنة المركزية المكلفة بتتبع وتنفيذ المحاضر المشتركة بين ممثلي الوزارة والإدارة الجهوية لقطاع التعليم المدرسي وممثلي المكاتب الوطنية والجهوية للنقابات التعليمية الخمس اجتماعاتها أيام : 8 أبريل 2010 و 27 أبريل 2010 و 25 مايو 2010 بحضور كل من السادة : المفتش العام للشؤون الإدارية ،ومدير الموارد البشرية وتكوين الأطر، و رئيس قسم الاتصال، ورئيس وحدة الشؤون النقابية والبرلمانية، وممثلي المركزيات النقابية الخمسة : وبعد تدارسها لمختلف الالتزامات الواردة في المحاضر المشتركة ووقوفها على مجمل القضايا والانشغالات المرتبطة بها، واستعراضها للإنجازات والإجراءات الإستعجالية التي تم اتخاذها ، والجهود المتواصلة من أجل تتبع تنفيذ مقتضيات المحاضر المشتركة مركزيا وجهويا . فإن اللجنة المركزية تعلن مايلي : - دعوتها للأكاديميات المعنية إلى الإسراع بتفعيل ماتبقى من هذه الالتزامات والعمل على بلورتها على أرض الواقع ، - دعوة الأكاديميات المعنية إلى الإسراع بعقد اجتماعات اللجان الجهوية ، وموافاة اللجنة المركزية بنتائج أشغالها في غضون منتصف شهر يونيو2010، - التأكيد على ضرورة توحيد التصور حول القضايا المطروحة من طرف التنظيمات النقابية على المستوى المجالي ، وبين هذه االأخيرة والإدارة الجهوية من جهة أخرى؛ - تأكيدها على ضرورة إنهاء أشغال اللجنة الوزارية للإفتحاص بأكادير في سقف زمني أقصاه الأسبوع الثاني من شهر يونيو 2010، - دعوة الأكاديمية الجهوية بجهة سوس ماسة درعة لإيجاد صيغة للتوافق بشأن الحركة المحلية بأكادير. هذا وإن اللجنة المركزية إذ تؤكد على التزامها بمواصلة التتبع الدقيق لجميع النقط الواردة في المحاضر المشتركة ، وعلى سهرها على تحقيق مقاربة تشاركية ،وعلى تجسيد حكامة جيدة للمنظومة وطنيا وجهويا ، فإنها في المقابل تدعو جميع الأطراف إلى الحوار المثمر، والبناء، والمستمر لتجاوز كافة أشكال التوتر والاحتقان خدمة لمستقبل المدرسة العمومية .

فحوى النقاش:

أجمعت كل الإطارات النقابية التعليمية الخمسة بما فيها الجامعة الوطنية لموظفي التعليم، في مناقشتها للتقرير المقدم على ما يلي:

- انتقاد البطء الملحوظ على وتيرة أشغال اللجن الموضوعاتية، وضعف منتوجها من الاتفاق والتوافق حول حلول المشاكل المطروحة عليها.
- انتقاد كون الوزارة لا تأتي إلى اللجان الموضوعاتية بأرضيات ورؤى واضحة حول القضايا المعروضة على اللجن، ويتم الاكتفاء بما تدلي به النقابات من اقتراحات في إطار المطلبية، اللهم في لجنة النظام الأساسي حيث اعتمد نص النظام الأساسي أرضية لاشتغال اللجنة المعنية به.
- التشبث بضرورة إعلان نتائج ملموسة في القضايا المطروحة على طاولة الحوار أو على الأقل غالبيتها، قبل نهاية الموسم الدراسي (متم يونيو الجاري). والتحذير من مغبة أن تتم مخالفة الموعد في ذلك، لكون ذلك يعني ارتفاع درجة الاحتقان وردود الأفعال غير المحسوبة العواقب في صفوف الشغيلة.
- الدعوة إلى ضرورة التعجيل بالاجتماع بالسيدة الوزيرة في إطار اللجنة الموسعة، للحسم في القضايا الخلافية والخيارات المتبناة لحل بعض الملفات.
- ملاحظة عدم تفعيل اجتماعات لجنة الملف المطلبي، والمطالبة بالتعجيل بتجاوز ذلك في أقرب الآجال لأهمية ما تتضمنه من انتظارات الشغيلة التعليمية المادية والمعنوية من مطالبها.
- ضرورة التعجيل وتسريع وتيرة انعقاد لجنة الحركات الانتقالية، أخذا بعين الاعتبار الاستعدادات الجارية للحركات الجهوية وما تستلزمه المذكرة 97 من مراجعات كانت موضوع اتفاق سابق.
- ضرورة استئناف وتسريع وتيرة انعقاد لجنة ملف المجازين بعد التحاق السيد محمد بنزرهوني رئيس قسم التعليم

الابتدائي الذي تعافى من وعكة صحية أوقفته عن العمل، وتوقف معها انعقاد اللجنة، مع العلم أن الاتفاق في هذا الملف على حل توافقي بات وشيكا. ومع التزام السيد مدير الموارد البشرية بإنهاء تسوية هذا الملف مع نهاية يوليوز القادم.

- الدعوة إلى تقييم المنهجية المتبعة في الحوار ومراجعتها بناء على نتائج ذلك.
- إذا كان السيدين الوزير كاتبة الدولة في التعليم المدرسي يدعمان مسار الحوار القطاعي، فلابد أن يصدق ذلك دفاعهما في الحكومة على المطالب ذات العلاقة بالشغيلة التعليمية. لا أن ينشغلا بالبرنامج الاستعجالي كلية.
- كون أشغال اللجان الموضوعاتية امتدت حوالي خمسة أشهر، هذا يحتم بلوغ النتائج الواجب إعلانها مستوى من الإيجابية يبرر للشغيلة "صمت النقابات" لكل هذه المدة وانخراطها في هذا الحوار.
- التنبيه إلى كون الدخول المدرسي على الأبواب، والتساؤل عما سيكون مصير الكثير من الملاحظات المسجلة من طرف النقابات بصدد الدخول المنصرم من ملاحظات وانتقادات، وما رصدت من اختلالات.
- انتقاد عدم التجاوب السريع من طرف الوزارة مع ما تعرفه بعض الجهات والأقاليم من توترات منذ الإشارات النقابية الأولى في تلك المواقع: بيانات، تظلمات، وقفات، مقالات صحفية....إلخ

وزاد الإخوة ممثلو الجامعة الوطنية لموظفي التعليم الذين كانت تدخلاتهم مميزة في الاجتماع، وكانت موجهة للنقاش الدائر في اللجنة، وأكدوا على ما يلي:

- ❖ إن ما دفع مركزيتنا، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، إلى الانسحاب من الحوار الاجتماعي هو تأكيدنا على ضرورة ضبط المنهجية أولا قبل الخوض في الملفات، وذلك عين ما نطالب به في الحوار القطاعي.
- ❖ التنبيه إلى أن الحوار في بعض الملفات قد طال بما فيه الكفاية ويزيد، حيث أن بعض هذه الملفات انطلق حولها الحوار منذ 2008 وأخرى منذ 2009، وهذا وحده كاف للحسم في هذه الملفات.
- ❖ ربط إلزامية تحديد سقف زمني قريب لجلسات الحوار بالزمن السياسي للحكومة والتزاماتها، وكذا بما يفرضه الزمن المهني للموظفين الذين يتقاعد بعضهم من المعنيين بمواضيع الحوار وبتوظيف آخرون تستجد معهم ملفات ومشاكل جديدة.
- ❖ ضرورة مراجعة مواضيع مناقشة اللجن، لتجاوز التكرار في بعض المواضيع في أكثر من لجنة، والعمل على إحالة كل موضوع مكرر على لجنة الاختصاص فيه.
- ❖ من المفيد أن يلتزم الحوار بعدم الخوض في بعض النقط التي لا تدخل في اختصاص وزارة التربية الوطنية والقول فيها باتفاقات قد تعجز الوزارة على الوفاء بها، وتحرج النقابات على عدم تحقق المتفق عليه بصددها. وترك تلك المواضيع للحوار الاجتماعي المركزي.
- ❖ انتقاد عدم تعميم الدعوة على جميع النقابات الخمس إلى لجنتي المجازين والمبرزين، حيث تم الاقتصار في ذلك على إحدى الإطارات، بدعوى خوض هذا الإطار لنضالات مع هاتين الفئتين. كما أكد الإخوة على أن كل النقابات معنية بتلك الملفات وبالحوار فيها، مؤكدين إن من بين مناضلي كل النقابات أعضاء في هاتين الفئتين.
- ❖ المطالبة بإعمال آلية الاستماع لمجموعات تمثيلية عن الفئات التعليمية كلما فتح نقاش في أي ملف يعني فئة بعينها. وذلك للاستئناس برأي أعضاء الفئة وإشراكا لهم في بلورة الحلول وكذا لما لذلك من نتائج إيجابية في التخفيف من الاحتقان والإحساس بالتجاهل لهؤلاء.
- ❖ المطالبة بموافاة النقابات بلائحة حاملي الشواهد العليا المعنيين بالترقي فوجي 2008و2009. رفعا لكل لبس يكتنف هذا الملف ولتقريب المعلومة من المعنيين عن طريق النقابة.مع ضرورة تجاوز اللائحة المحصورة وتعميم الاستفادة لمن توفرت فيهم الشروط إلى غاية 31دجنبر2009.
- ❖ الدعوة إلى إصدار بلاغات مشتركة عن كل اجتماع يعقد، تفاديا للقطيعة التواصلية مع الشغيلة التعليمية، وما ينتج عنها من انتعاش الإشاعة وفقدان الثقة.

وقبل الختام والاتفاق على عقد لقاء قريب للجنة الموسعة المشتركة تترأسه السيدة الوزيرة، تحدث السيد مدير الموارد البشرية معقبا وموضحا بعض ما طرح في المناقشة، مطمئنا أن الوزارة في شخص مديريته مستوعبة لدقة المرحلة والتحديات التي طرحها ممثلو الإطارات النقابية، ومن ذلك:

- **تحديد آخر يونيو الجاري لإعلان نتائج الحوار.**
- **التسوية النهائية لملفات حصل فيها تقدم كبير: حاملو الشواهد العليا + الدكاترة + المجازين + المبرزون + المدمجون**
- **تغيير الإطار للمكلفين بمهام إدارية بعد 13فبراير2003**
- **ضرورة إصدار بلاغ مشترك حول نتائج الحوار قبل نهاية السنة الدراسية الجارية.**
- **ضرورة العمل على حل مجموعة من الوضعيات من داخل النص القانوني للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية.**

وفي ختام الاجتماع تمت دعوة البرمجة للعمل على برمجة ما تبقى من اجتماعات اللجان الموضوعاتية المتبقية، تحضيرا لاجتماع اللجنة الموسعة السالفة الذكر.

وانتهى الاجتماع حوالي الساعة 14:30.

المقـــرر:

عبد الله صمايو